كلية دبي للإدارة الحكومية
موجز سياسات
موجز سياسات - العدد العاشر
فبراير 2009

النساء في عالم السياسة:
الحصص، واتجاهات الناخبين، والقيادة النسائية

روهيني باندي وأليكساندرا سيرون

ملخص

يتزايد استخدام نظام الحصص على أساس النوع الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم كإحدى أدوات السياسات لزيادة مشاركة النساء في عالم السياسة. وبالرغم من نجاح هذه السياسات في زيادة عدد النساء في كثير من الحالات، إلا أنه لا يوجد دليل على كيفية تأثير الاحتكاك بالقيادات النسائية على معتقدات الناخب العادي. ولتحديد الأثر المسبب لسياسات التحركات الإيجابية على اتجاهات الناخبين والنتائج الانتخابية، تستعين دراسة أجريت في غرب البنغال بنهج جديد من نوعه لبحث أثر ممارسة نظام الحجز الإجباري في مجالس القرى الهندية. وتستغل الدراسة حقيقة أن القرى كانت قد كُلِّفت بسياسات الحجز بشكل عشوائي، كما تستعين بالخطابات والمواد الفلمية الموجزة وكذلك اختبارات الارتباط الضمني لتحليل هذا الموضوع. وتشير النتائج إلى أن الاحتكاك المتكرر بالقيادات النسائية يقلل تحيز الناخبين ضدهن، وأن تطبيق نظام الحجز بشكل متكرر يحقق تقدماً كبيراً في النتائج الانتخابية على المدى المتوسط.

"ما هي أفضل المؤسسات السياسية القادرة على تمثيل المصالح المرتبطة بالسياسات المتعددة للسكان؟". يشكل هذا السؤال أهمية حاسمة لكل من الأكاديميين وصناع السياسات، ويمثل النوع الاجتماعي التقسيم السكاني الوحيد الموجود في كل مجتمع. بالرغم من ذلك، لم يصبح ارتباطه بالهيكل المؤسسي الوثيق بارزاً إلا في الآونة الأخيرة فقط. وقد نتج ذلك إلى حد كبير من اكتساب المرأة لحقوق متساوية للدخول إلى عالم السياسة والمشاركة فيه في معظم البلدان.

وبالرغم من التزايد الكبير في عدد النساء العاملات بالسياسة، لا سيما منذ عام 1990، مازالت نسبة النساء في المجالس الوطنية على مستوى العالم أدنى من مستوى التعادل. ومنذ مايو 2008، ووفقاً للاتحاد البرلماني الدولي، كان متوسط نسبة النساء في المجالس الوطنية 18.4%[1]. وتختلف مشاركة المرأة في السياسة بدرجة كبيرة بحسب المناطق، حيث تشهد بلدان شمال أوروبا (أي الدول الاسكندنافية) متوسط نسبة مشاركة عالية تصل إلى 41%، و10%[2] فقط في الدول العربية.

وتشير المزيد من الكتابات أن الحواجز المؤسسية، والمعايير الثقافية وتمييز الناخبين تمثل تحديات أمام طموحات المرشحات[3]. قد تواجه النساء تشريعات ترسخ على الدوام التمييز على أساس النوع الاجتماعي ودرجات متباينة من الديموقراطية داخل عملياتهن الانتخابية. وربما لا تتوفر أمام النساء فرص كبيرة للحصول على التعليم والخبرة السياسية الضرورية لإدارة حملة انتخابية ناجحة، فضلاً على محدودية الموارد المادية والتأييد الحزبي[4].

كما تشير البحوث الحالية، إلى جانب أسباب أخرى، إلى أن وصول النساء إلى مناصب حكومية قد يقيده تحيز الناخبين الذين يفضلون السياسيين من الرجال. وقد ينظر الناخبون إلى النساء على أنهن أقل خبرة وفعالية على الساحة السياسية، وأحياناً ما يعتنقون اتجاهات مسبقة تربط بين القيادة والرجال. ونتيجةً لذلك، تقل احتمالية تصويتهم لصالح المرشحات من النساء. ويمكن لهذه الأسباب أو مجموعة منها أن تخلق حواجز جوهرية تعوق مشاركة المرأة في عالم السياسة.

وليس من السهل تحديد التأثير السببي للسياسات ذات التحركات الإيجابية على اتجاهات الناخبين. ففي البلدان التي تختار تبني سياسات الحصص، في الأغلب يكون لدى المواطنين اتجاهات مختلفة تجاه النساء العاملات بالسياسة أكثر من مواطني الدول التي لا تطبق هذا النظام. ولذا، قد يصعب تمييز تأثير اتجاهات الناخبين المسبقة عند مقارنة النتائج الانتخابية للبلدان التي تطبق نظام الحصص مع البلدان التي لا تطبق نظام الحصص. ولحل هذه المشكلة، ركزت أبحاث أجريت حديثاً على بعض التجارب التي تستغل التوزيع العشوائي لسياسات الحصص عبر القرى أو الأقاليم. ونتيجةً لذلك، يستطيع الباحثون إثبات أنه لا توجد اختلافات إحصائية كبيرة بين هذه الأقاليم أو القرى

كلية دبي للإدارة الحكومية
DUBAI SCHOOL OF GOVERNMENT

قبل تطبيق نظام الحصص. وبالتالي؛ يمكن تحديد التأثير السببي للسياسات.

ويشكل هذا الدليل عاملا رئيسياً في تحديد فعالية لنظام الحصص على أساس النوع الاجتماعي. ويلقي موجز السياسات هذا الضوء على الأسباب المنطقية التي تقف وراء تطبيق نظام سياسات الحصص. ويناقش دراسة أجريت بالفعل في غرب البنغال بالهند تستغل التنفيذ العشوائي لنظام الحصص على أساس النوع الاجتماعي لتثبت أن الاحتكاك بالنساء العاملات بالسياسة على أساس الحصص يمكن أن يحسن كل من اتجاهات الناخبين تجاه القيادات النسائية والنتائج الانتخابية للمرشحات.

نظام الحصص على أساس النوع الاجتماعي

تعتبر سياسات التحركات الإيجابية مثل نظام الحصص الانتخابي على أساس النوع الاجتماعي أحد الطرق التي يسعى صناع السياسات من خلالها إلى كسر تلك الحواجز. ويهدف هذا النموذج النوعي من الحصص إلى ضمان تشكيل النساء عدد أو نسبة معينة من هيئة سياسية كمجلس تشريعي أو حزب سياسي. للوصول إلى "كتلة هامة" من النساء في أي مكان بنسبة تتراوح من 20-40 % (بمعنى تكوين عدد كبير يكفي ليجعل لهن كلمة في صناعة القرارات) [9]. ويمكن أن تكون مثل هذه السياسات إجبارية أو اختيارية من الناحية القانونية، وتأخذ أشكالاً متعددة نتيجة لذلك، وتعتبر مقاعد التشريعيين المحجوزة، وقوائم ترشيح الأحزاب السياسية مثالين لذلك.

ويمكن تطبيق نظام الحصص كذلك على مستويات حكومية مختلفة، وتختلف تأثيراته في ظل أنظمة انتخابية مختلفة، بالرغم من أن البحث الحالي يقر بأن نظام الحصص يمكن تطبيقه بسهولة أكبر في أنظمة التمثيل النسبي[10]. وتكمن الأسباب المنطقية لهذه السياسات في أنها مؤقتة، وتستخدم لتغيير ملامح المشهد السياسي التي يأمل المرء أن تتغير بمرور الوقت، مثل الحواجز المؤسسية أو تمييز الأحزاب/ الناخبين لزيادة تواجد النساء في السياسات. وبتعريض الناخبين لعدد أو نسبة معينة من القيادات النسائية، يمكن أن يغير نظام الحصص معتقدات الناخبين بشأن المرشحات ويقلل التحيزات المحتملة ضدهن، وبالتالي زيادة فرص الفوز بالانتخابات.

وما زالت فعالية تلك السياسات مثار نزاع بين الكثير من صناع السياسات. ينظر البعض إلى هذه السياسات على أنها غير ديموقراطية أو مسؤولة عن ترشيح قادة أقل فعالية، ويساور البعض القلق من أن يكون لنظام الحصص تأثير عكسي. ويراها البعض على أنها طريقة لتصحيح مظاهر

النساء كقيادات سياسية في الشرق الأوسط

يمثل سد فجوة النوع الاجتماعي الاقتصادية والسياسية موضوعاً ملحاً بالنسبة للسياسات في العالم العربي[5]. ومن حيث أعضاء المجالس التشريعية من النساء، فالمنطقة العربية بأكملها تسجل أحد أقل معدلات مشاركة النساء في السياسة. وبالنسبة لعام 2008، بلغ متوسط نسبة البرلمانيات النساء 9.1% في الدول العربية مقارنة بمتوسط النسبة العالمية الذي يبلغ 18.4%[6]. بالرغم من ذلك، يختلف ذلك بدرجة كبيرة حسب كل بلد. ففي الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، تشغل النساء نسبة 22.5% من مقاعد البرلمان، في حين لا توجد أية مشاركة نسائية في المجالس البرلمانية في عدد من البلدان.[7]

وقد أدخل عدد من البلدان في الشرق الأوسط بعض سياسات التحركات الإيجابية في السياسة، وفي العراق وإسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة حالياً يوجد نظام الحصص على أساس النوع الاجتماعي (انظر الملحق). وبينما تختلف نسبة مشاركة النساء في المجالس البرلمانية من نسبة 4.7% عند أدنى مستوياتها في لبنان إلى 25.5% عند أعلى مستوياتها في العراق. وهذه خطوات مهمة في زيادة المشاركة النسائية في المنطقة[8]. بالرغم من ذلك، ما تزال الأسئلة قائمة: هل يصنع نظام الحصص رد فعل عكسي بين الناخبين؟ وهل يساعد نظام الحصص النساء في الفوز بالانتخابات في المواقع التي لا يمارس فيها نظام الحجز؟

نظام الحصص: مقدمة		
	الحصص التشريعية/ الدستورية	حصص الأحزاب السياسية
التعريف	يتم تأسيسها كجزء من دستور البلد أو قانونها الانتخابي، وتقضي بأن ينص النظام السياسي على نسبة معينة من المرشحين (''حصص المرشحين'') و/ أو يحجز عدداً معيناً من المقاعد للنساء (''المقاعد المحجوزة'').	تقوم الأحزاب السياسية باعتمادها وتنفيذها اختيارياً. ويستهدف المرشحات الطموحات بضمان اختيار نسبة معينة من النساء المرشحات.
المزايا	تطبق على جميع الأحزاب الموجودة داخل النظام السياسي، ويمكن أن توفر طريقة شفافة وفعالة بالنسبة للحكومة لزيادة نسبة مشاركة النساء على الفور.	اعتماد الحصص من قبل حزب واحد يمكن أن يؤدي إلى نشر اعتماد نظام الحصص في البلد على نطاق كبير، وقد تم تشجيع الأحزاب السياسية بشكل ناجح على تبني تلك السياسات من قبل المجموعات الحزبية السياسية العالمية.
العيوب	تضعف مستويات الالتزام المختلفة بالحصص وإنفاذها فعالية السياسات، ولهذا؛ قد تحتاج إلى إجراءات إضافية لضمان تمثيل النساء بشكل متساو في قوائم الأحزاب.	تركز فقط على الترشيح، ولهذا لا يوجد ما يضمن أن يختار الحزب النساء، أو أن ينتخبهن الناخبون. كما تطبق فقط على الأحزاب التي تتبنى حصة اختيارياً.
الأفضليات الإقليمية	حصص المرشحين: أمريكا اللاتينية، ودول البلقان المقاعد المحجوزة: المنطقة العربية، جنوب آسيا، وإفريقيا	الغرب، المنطقة الشمالية، إفريقيا، دول البلقان

المصدر: Drude Dahlerup, ed. *Women, Quotas and Politics*. London and New York: Routledge, 2006

عدم المساواة المسبقة بين الجنسين والتخلص من الحواجز التي تمنع نصف سكان العالم من الوصول للسياسة. ولتقييم تأثير تلك السياسات تقييماً صحيحاً، هناك حاجة لمزيد من الأدلة.

هل يتسم نظام الحصص بالفعالية؟

هل نظام الحصص فعال في زيادة نسبة مشاركة النساء في عالم السياسة؟ أولاً وقبل كل شيء، يضمن نظام الحصص على أساس النوع الاجتماعي الحد الأدنى من التمثيل النسائي، وتتميز البلدان التي تعتمد على هذا النظام بوجود نسبة مئوية عالية من الممثلات التشريعيات[15] في المتوسط. بالرغم من ذلك، تمثل زيادة العدد القاعدي للنساء فقط جزءاً صغيراً من القضية. ويحلل الباحثون أيضاً الطرق الأخرى التي يمكن أن يؤثر بها نظام الحصص في السياسة، بالنتائج المتضاربة في بعض الأحيان. على سبيل المثال، وجد فريتشيت وآخرون (2008) أن نظام الحصص على أساس النوع الاجتماعي وتحيز الناخبين يزيد ميزة تولي القيادات الرجالية للمناصب إذا تم انتخابهم عن طريق العضو الواحد المنتخب في إحدى المناطق بقاعدة الأغلبية[16] في حين وجد كروك وموراي وأوبيلو (2008) أنه في حين يعبر الناخبون في فرسا عن اتجاهاتهم الإيجابية تجاه القيادات النسائية، تلعب الأحزاب السياسية دوراً في تقييد نجاح النساء في الانتخابات[17].

وليس من السهل أيضاً الفصل بين الآثار الكثيرة التي قد تكون لسياسات التحركات الإيجابية على مشاركة النساء في السياسة واتجاهات الناخبين. هل يفشل النساء في الحصول على أصوات الناخبين لأنهن أقل فعالية من القيادات الرجالية، أو هل لدى الناخبين معلومات مسبقة أكثر عن القيادات الرجالية، ولهذا يفترضون أن القيادات الرجالية أفضل؟ هل تتشكل اتجاهات الناخبين بتحيزهم ضد فكرة القيادة النسائية، أم استجابة لسلوك القيادات النسائية السابقة غير الفعالة؟

قد شهد العقد الماضي زيادة كبيرة في عدد النساء العاملات في مجال السياسة وعدد البلدان التي

هل تعتبر مشاركة العاملات بالسياسة من النساء هامة؟

على افتراض تساوي المؤهلات، هل يشكل النوع الاجتماعي للعاملين بالسياسية أمراً مهماً؟ ولنكن أكثر تحديداً، هل العاملون في السياسة من الرجال والنساء لديهم أفضليات سياسات مختلفة؟ يقترح عدد من الدراسات أن الأمر كذلك. اكتشف تشاتوبادياي ودوفلو (2004) أن أعضاء المجالس النيابية من الرجال والنساء لديهم أفضليات سياسات مختلفة. فتستثمر النساء أكثر في أفضليات السياسات لدى النساء، وتتسق تفضيلاتهن بشكل وثيق مع أفضليات نساء القرى[11]. وتكشف ريهافي (2007) أن النوع الاجتماعي للتشريعيين في الولايات المتحدة الأمريكية يشكل بدرجة تفاضلية أفضليات السياسات والإنفاق على مجموعة ثانوية من الموضوعات، مثل الرعاية الصحية، والمؤسسات الإصلاحية[12]. وتقتضي مثل هذه الأدلة ضمناً أنه في ظل غياب القيادات النسائية، لا يتم تمثيل نصف أفضليات سياسات السكان.

بل والأهم من ذلك أيضاً، تقترح الأبحاث الحالية أن النساء العاملات في السياسة على نفس المستوى أو أفضل من أقرانهم من الرجال. ووجد دافلو وتوبالوفا (2004) على سبيل المثال، أن القيادات النسائية تقدم مصالح عامة أكثر لقراهم أكثر من الرجال، وتتسم هذه المصالح العامة بأنها أعلى جودة.[13] كما تقل احتمالية حصول النساء العاملات في مجال السياسة على الرشاوى عن الرجال. ووجد دولار وفيسمان وجاتي (2001) أن زيادة مستويات التمثيل النسائي في مجالس النواب تنتج مستويات أقل من الفساد[14]. ويعني ذلك أن القيادات النسائية ليست مطلوبة فقط لتعكس أفضليات السياسات الخاصة بالناخبات، ولكن ربما هن أكثر فعالية في القيام بذلك.

تطبق نظام الحصص الانتخابية للنساء، بالرغم من ذلك، مازالت المشاركة النسائية مذبذبة بشكل واسع حسب كل بلد، وقد بدأ الباحثون فقط في تحديد متى تنجح سياسات الحصص ولماذا. وتدعو الحاجة لإجراء تقييم تجريبي صارم لتحديد القنوات التي تشكل الحصص من خلالها اتجاهات الناخبين وسلوكهم تجاه المرشحات من النساء.

الحصص واتجاهات الناخبين: حالة غرب البنغال

يكشف الدليل أن نظام الحصص يزيد عدد النساء المشاركات في السياسة. بالرغم من ذلك، صُمِّمت هذه الأنواع من السياسات لتقدم حلولاً قصيرة إلى متوسطة الأجل. ونتيجة لذلك، من المهم أيضاً بحث ما إذا كان نظام الحصص على أساس النوع الاجتماعي يؤثر على اتجاهات الناخبين تجاه النساء العاملات في مجال السياسة وكيفية ذلك. ويمثل تحديد اعتقادات الناخبين ومحاربة قوالبهم الفكرية التقليدية بشأن القيادات النسائية أهداف السياسات الأقدر على البقاء من مجرد الزيادة العددية المؤقتة.

واستعانت إحدى الدراسات الحديثة بنهج غير مألوف في بحث كيفية تأثير الحجز الإجباري على إدراك الناخبين للقيادات النسائية في ولاية غرب البنغال الهندية[18]. وقد أُدخِل نظام الحجز السياسي في الولاية عام 1998، ومنذ ذلك الحين تم حجز ثلث المواقع القيادية في مجالس القرى في الولاية للنساء.

وتستغل الدراسة حقيقة أن مجالس القرى كانت قد كُلِّفت بسياسات الحجز بشكل عشوائي في عامي 1998 و2003، وتحدد التأثير العرضي للاحتكاك الإجباري عل النتائج الانتخابية وكذلك اتجاهات القرويين وإدراكهم بالنسبة للقيادات النسائية. نظر الباحثون إلى بيانات النتائج الانتخابية للنساء في عمليتي انتخاب بعد ممارسة نظام الحجز في ست مقاطعات في غرب البنغال. كما نظروا إلى كيفية تأثير نظام الحصص على اتجاهات الناخبين تجاه القيادات النسائية بجمع البيانات الخاصة بإدراك الناخبين الصريح لدور الجنسين وفعالية القيادة النسائية وانطباع الناخبين الضمني عن القيادات النسائية. ومن الخصائص الجديدة لهذا التحليل استخدام أداتين رئيستين تم تطويرهما واستخدامهما على نطاق واسع في علم النفس الاجتماعي، ولكن نادراً ما يتم استخدامهما في علم الاقتصاد وهما الخطابات والمواد الفلمية الموجزة بشأن القادة

أدوات علم النفس الاجتماعي وكيفية تطبيقها في غرب البنغال

تجربة الخطابات: في تجربة الخطابات الأساسية يستمع كل أفراد التجربة كل على حدة إلى خطبة مماثلة مسجلة على شريط. بالرغم من ذلك، يختلف نوع كل متحدث عشوائياً مع كل مشارك. وبعد الاستماع، يطلب من كل مشارك تقييم الخطاب. في الدراسة الخاصة بغرب البنغال، قيَّم القرويون فعالية القادة المحتملين بالاستماع إلى واحد من ستة خطابات (ثلاثة لكل نوع) وفيها كان قائد القرية يرد على شكوى بشأن توفير مصلحة عامة. وتم تغيير نوع المتحدث بشكل عشوائي مع كل قروي. وبعد الاستماع، سئل القرويون عن آرائهم بشأن أداء وفعالية السياسي المحسوسة.

تجربة المواد الفلمية الموجزة: يمثل التصميم التجريبي للمادة الفلمية سيناريو يحتوي على خيارات متعددة ومتضادة للوصول إلى قرار، ويُطلب من المشارك الاختيار أو تقييم الاختيار في نهاية السيناريو. في دراسة غرب البنغال، سمع كل قروي مادة فلمية موجزة وصف فيها موقف يتناول ندرة مورد ما، واختار القائد في هذا الموقف أن يستثمر في مياه الشرب أو مشروع ري. اختلف نوع القائد والاختيار المفضل مع كل مشارك، وبعد الاستماع طُلِب من المشارك تقييم اختيار القائد.

اختبار الارتباط الضمني: يعتمد اختبار الارتباط الضمني على فكرة أن المشاركين القادرين على المزاوجة بين مفهومين في مهمة تصنيف سريعة تعتمد على الحاسب يستطيعون الربط بين هذه المفاهيم بقوة أكبر. وفي الحالات التي يكون فيها السكان أميين، يمكن استخدام الصور أو الأصوات لتمثيل المفاهيم التي يُراد اختبارها. عند مشاهدة الشاشة، يرى المشارك متوالية من المثيرات (كلمات أو صور) ويستخدم أحد أزرار الحاسب ويوضع كل مثير في أحد جانبي الشاشة (حيث يمثل كل جانب تصنيف معين). ويتم تسجيل الزمن الذي يستغرقه الفرد في تصنيف المثيرات. وفي الدراسة التي أجريت في غرب البنغال، أعطي القرويون نوعين من اختبارات الارتباط الضمني، قاس الأول قوة الربط بين صور الرجل المجهول / الأنثى المجهولة والتصنيفات المعيارية للخير والشر، وقاس الثاني كيفية ربط القرى بين النوع الاجتماعي والقيادة والمهام المنزلية.

للاطلاع على هذه المناهج، يمكن الذهاب إلى هذا الرابط:
http://www.povertyactionlab.org/projects/project.php?pid=102.

الافتراضيين واختبارات الارتباط الضمني.

الحصص والنتائج الانتخابية

بلغت نسبة مقاعد مجالس الأحياء غير المحجوزة التي تم التنافس عليها وفازت بها النساء في مجالس القرى في بيربوم التي لم يتم ممارسة نظام الحجز فيها أبداً 5% فقط. وبالمثل يظل العدد منخفضاً بين مجالس القرى التي تم حجزها مرة واحدة فقط (في 1998 أو 2003). وتتمثل النتيجة الأساسية للبحث في أن القرى التي تم ممارسة الحجز فيها خلال الدورتين الانتخابيتين السابقتين (10 سنوات) حققت النساء فيها مكاسب انتخابية كبيرة نتيجة لممارسة سياسة الحجز. وتشير النتائج إلى تضاعف نسبة المتنافسات على المقاعد النسائية في مجالس الأحياء والفائزين في مجالس القرى والتي تم ممارسة الحجز فيها على مدار الدورتين الانتخابيتين الأخيرتين[19].

ولربما كانت هذه الزيادة قد حدثت لعدة أسباب، منها إسداء القيادات النسائية الحالية نصائح أفضل للقيادات النسائية المستقبلية و/ أو تأثير القدوة. ودرس البحث إحدى القنوات الممكنة (التي يمكن أن تكون قد أكملت القنوات الأخرى): وهي التغيرات في اتجاهات الناخبين نحو القيادات النسائية.

اتجاهات الناخبين

تقترح النتائج أن هناك تحيز مبدئي ضد القيادات النسائية – حصلت النساء في المجالس التي تم ممارسة الحجز فيها لأول مرة على أسوء التقييمات

(مقارنة بالقيادات من المجالس التي لم يمارس فيها الحجز) وفي إجابات أحد المسوح صرح كل النوعين بالنفور الصريح من القيادات النسائية (مقارنة بالقيادات الرجالية). وهذا النفور الصريح غير متأثر بالحجز، إن وجد. ووجدت الدراسة أن الرجال هم في الواقع أكثر تحيزاً في مجالس القرى التي تم ممارسة الحجز فيها مرة واحدة. ويدعم هذا فرضية "الحركة الارتجاعية"، حيث يعترض الرجال على نظام يجبرهم على انتخاب النساء بالتصريح عن نفورهم من القيادات النسائية، وحتى ولو لم تتأثر الأفضليات الضمنية للرجال.

تظهر النتائج أيضاً أن هذا التحيز يقل مع الاحتكاك. وهناك تحسن ملحوظ في تقييم القادة بالنسبة للنساء اللاتي تم انتخابهن كأعضاء مجالس في المجالس التي تم ممارسة الحجز فيها للمرة الثانية. بالرغم من ذلك، قد يكون ذلك ناتجاً عن التغيرات في الاختيار أو سلوك القيادات النسائية بمرور الوقت. ولهذا تستعين الدراسة ببيانات تجريبية (الخطابات والمواد الفلمية الموجزة واختبارات الارتباط الضمني) لقياس التحيز ضد القيادات النسائية واختبار ما إذا كانت اتجاهات الناخبين تختلف نتيجة الاحتكاك بالقيادات النسائية.

ووجد الباحثون أن الاحتكاك بالقيادات النسائية يغير إدراكات القرويين الرجال لفعالية القيادة النسائية بشكل جذري. وينظر الرجال الذين يعيشون في القرى التي لم يتم ممارسة نظام الحجز فيها أبداً إلى القائد الافتراضي على أنه أكثر فعالية بدرجة كبيرة عند تغيير نوع القائد أثناء التجربة والاستعانة برجل (بدلاً من أنثى). وتختفي هوة التقييم في القرى التي تم ممارسة نظام الحجز فيها حالياً أو مسبقاً. بالرغم من ذلك، نلاحظ عدم وجود أي تأثيرات كبيرة بين القرويات نتيجة لممارسة سياسة الحجز. ويكون ذلك في الأغلب ناتجاً عن حقيقة أن القرويات تقل احتمالية احتكاكهن بعالم السياسة عموماً.

وأخيراً، تشير النتائج المستمدة من اختبار الارتباط الضمني باستخدام الحاسب والذي يقيس الأنماط الفكرية التقليدية بشأن الوظائف على أساس النوع إلى أن الاحتكاك بالقيادات النسائية (من خلال ممارسة الحجز) زاد احتمالية ربط القرويين الرجال بين النساء والأنشطة القيادية (في مقابل الأنشطة المنزلية). ومن ناحية أخرى، كشفت اختبار الارتباط الضمني المستخدم في قياس التقبل (ربط القيادات النسائية والرجالية بمفاهيم الخير والشر) نفس التفضيل النوعي القوي الذي لم يتأثر بممارسة الحجز.

دلالات السياسات

تقدم الدراسة دليلاً على أن الناخبين في الولاية الهندية يصرحون بتفضيلهم للقيادات الرجالية على القيادات النسائية. ويعكس هذا إلى درجة كبيرة المعايير الاجتماعية والثقافية التي تشير إلى أن الأنشطة القيادية تتلاءم مع الرجال أكثر من النساء. وتسود مثل هذه المعايير الثقافية في الكثير من البلدان، وقد تشكل تحدياً مهماً أمام القيادة النسائية في أجزاء كثيرة من العالم[20].

وفي تلك الأماكن، ربما يكون نظام الحصص على أساس النوع الاجتماعي والذي يصنع أول جيل من القيادات النسائية على درجة كبيرة من الأهمية. وتقترح نتائج بيمان وآخرون (2008) أن نظام الحجز الإجباري في الهند لم يزد تعاطف القرويين مع فكرة القيادات النسائية. بل، أضعف الترابط الذي رسمه الناخبون بين الرجال والقيادة، وحسَّن تقييمهم لفعالية القيادة النسائية في التجارب التي أجريت.

ويدل ذلك على أن معتقدات الناخبين بشأن الفعالية تتسم بالمرونة، ويمكن أن تتأثر بالاحتكاك. وتتفق هذه النتائج مع الكتابات المتزايدة، انظر على سبيل المثال موجز كلينجينج سميث، وخواجا، وكريمر (2008) عن مؤسسة الحج الإسلامية[21]. وفي المنطقة الهندية، تقترح الدلائل أن التغيرات في معتقدات الناخبين من شأنها أن تؤثر على النتائج السياسية على الدوام. بعد دورتين انتخابيتين، وبعد التقييمات المتقدمة للقيادات النسائية في الدورة الانتخابية الثانية، تنافس عدد أكبر من النساء وفازوا بانتخابات مجالس القرى وتم تعيينهم كقادة.

وفي العالم العربي، مازالت المنطقة تحاول زيادة عدد النساء العاملات في السياسة، ويمكن أن ينجح نظام الحصص في التخلص من تحيز الناخبين ضد القيادات النسائية. وقد شهد العقد الأخير وعياً متنامياً بحقوق النساء ومشاركتهم السياسية، وقد اتخذت العديد من البلدان العربية خطوات

مهمة لتعزيز الوضع السياسي للنساء. ويُعزى الكثير من التقدم الذي تم تحقيقه إلى السياسات الحكومية، حيث عملت هذه السياسات على إزالة التمييز التشريعي أو تشجيع مشاركة النساء[22]. وبإمكان هذه البلدان مواصلة البناء على هذا الدعم للمساعدة في تطبيق نظام الحصص الاختياري قصير المدى للأحزاب السياسية على سبيل المثال. ويجب إطلاق الدراسات التي تم تصميمها خصيصاً للعالم العربي، لتحديد أثر القيادة النسائية على المعايير الاجتماعية والثقافية الخاصة بالقيادة النسائية، وتحديد أكثر تصميمات السياسات فعالية لنظام الحصص في المنطقة.

ومن الضروري جمع الأدلة التجريبية فيما يتعلق بكيفية تأثير الاتجاهات الفردية، والمعايير الثقافية بشأن العمل المناسب للنساء، والمؤسسات السياسية على المشاركة – وتعتبر مشاركة النساء في تطبيق الديموقراطية والتنمية أمراً مهماً. ويمكن أن تستفيد المجتمعات بشكل إيجابي من زيادة تواجدهن السياسي. ويمكن أن تتناول المزيد من الأبحاث بالدراسة القنوات الأخرى المتصلة بنظام الحصص الانتخابية على أساس النوع. هل تقوم النساء المتمرسات في مجال السياسة بإرشاد القيادات السياسية المستقبلية؟ هل تضطلع القيادات النسائية بمهمة لعب دور القدوة، وكيف يؤثر هذا على مشاركة النساء في السياسة؟ وهل ستلعب القيادات النسائية دوراً في جذب الأخريات؟

هوامـش

1 Inter-Parliamentary Union (IPU), "Women in National Parliaments," http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm, 2008.
2 Ibid.
3 Ronald Inglehart and Pippa Norris, *Gender Equality and Cultural Change Around the World.* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003).
4 Drude Dahlerup, ed., *Women, Quotas and Politics* (London and New York: Routledge, 2006).
5 United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report 2005: Towards the Rise of Women in the Arab World* (New York: United Nations, 2006).
6 IPU, 2008.
7 United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), *Progress of the World's Women 2008-2009: Who Answers to Women? Gender and Accountability* (New York: United Nations, 2008).
8 International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), "Global Database of Quotas for Women," http://www.quotaproject.org/.
9 Ibid.
10 UNIFEM, 2008.
11 R. Chattopadhyay and E. Duflo, "Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India," *Econometrica* 72 (5).
12 M. Marit Rehavi, "Sex and Politics: Do Female Legislators Affect State Spending?" Mimeo, 2008.
13 Esther Duflo and Petia Topalova, "Unappreciated Service: Performance, Perceptions, and Women Leaders in India," Mimeo, 2004.
14 David Dollar, Raymond Fisman and Roberta Gatti, "Are Women Really the 'Fairer' Sex? Corruption and Women in Government," *Journal of Economic Behavior & Organization* 46 (4): 423-429.
15 UNIFEM, 2008.
16 Guillaume Fréchette, François Maniquet and Massimo Morelli, "Incumbents' Interests and Gender Quotas," *American Journal of Political Science* 52 (4): 891-907.
17 Mona Lena Krook, Rainbow Murray, and Katherine A. R. Opello, "Elite Bias, Not Voter Bias: Gender Quota and Candidate Performance in France," presented at the European Conference on Politics and Gender, Belfast, January 2009.
18 Lori Beaman, Raghabendra Chattopadhyay, Esther Duflo, Rohine Pande and Petia Topalova, "Powerful Women: Does Exposure Reduce Prejudice?," Massachusetts Institute of Technology Department of Economics Working Paper 08-14 and John F. Kennedy School of Government Faculty Research Paper RWP08-37, 2008.
19 Ibid
20 *IDEA, The Arab Quota Report: Selected Case Studies, Quota Report Series,* http://www.quotaproject.org/publications/Arab_Quota_Report.pdf, 2007.
21 David Clingingsmith, Asim Ijaz Khwaja, and Michael Kremer, "The Impact of the Hajj: Religion and Tolerance in Islam's Global Gathering," *Quarterly Journal of Economics* (forthcoming) and Dubai School of Government Working Paper 08-04.
22 IDEA, 2007.

ملحق: نظام الحصص في الشرق الأوسط			
البلد	النظام الانتخابي	نوع الحصة	نسبة النساء في مجلس النواب
العراق	التمثيل النسبي للقوائم	الحصة الدستورية، مجلس النواب الوطني، قواعد تنظيم حصص قانون الانتخاب، مجلس النواب الوطني	25.5
إسرائيل	التمثيل النسبي للقوائم	حصة الحزب السياسي للمرشحين للانتخاب	14.2
الأردن	التصويت الفردي غير القابل للتحويل	قواعد تنظيم حصص قانون الانتخاب، مجلس النواب الوطني	6.4
لبنان	تصويت الكتل	الحصص الموجودة مسبقاً أو تم اقتراح تشريع الحصص	4.7
الأراضي الفلسطينية المحتلة	التوازي	تنظيم حصص قانون الانتخابات، مجلس ال النواب الوطني، والحصة الدستورية أو التشريعية، مستوى شبه الوطني	12.9

المصدر: المعهد الدولي للديموقراطية والمساعدة الانتخابية، قاعدة البيانات العالمية لنظام الحصص للنساء: الموقع الإلكتروني: http://www.quotaproject.org/.

روهيني باندي، أستاذ السياسة العامة بكلية كينيدي في جامعة هارفارد

أليكساندرا سيرون، مدير بحوث مبادرة التنمية المصغرة، مركز التنمية الدولية، كلية كينيدي في جامعة هارفارد.

الآراء الواردة في هذا الموجز تخص المؤلفين ولا تعبر عن آراء أعضاء مجلس الأمناء ولا مسئولي أو موظفي كلية دبي للإدارة الحكومية.

© كلية دبي للإدارة الحكومية 2008

كلية دبي للإدارة الحكومية

هي مؤسسة بحثية وتعليمية تركز على السياسات العامة في العالم العربي. تأسست عام 2005 برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء حاكم دبي بالتعاون مع كلية كينيدي بجامعة هارفارد. تهدف الكلية إلى تعزيز الإدارة الحكومية عن طريق زيادة قدرات المنطقة على اعتماد سياسات عامة فعَّالة.

وسعياً لتحقيق هذا الهدف، تتعاون الكلية أيضاً مع مؤسسات عالمية منها كلية كلية لي كوان يو للسياسات العامة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد بروكنغز فيما يتعلق بالبحوث وبرامج التدريب. بالإضافة إلى ذلك، تنظم الكلية منتديات ومؤتمرات دولية لمناقشة السياسات العامة وتيسير تبادل الأفكار واستمرار الحوار في الوطن العربي.

تلتزم الكلية بإنتاج المعرفة ونشر أفضل الممارسات وتدريب صناع السياسات في العالم العربي. ومن أجل هذا الهدف، تسعى الكلية لتطوير قدراتها لدعم برامج البحوث والتدريس بما فيها:

- بحوث تطبيقية في السياسات العامة والإدارة العامة
- ماجستير في صنع السياسات العامة والإدارة العامة
- تعليم تنفيذي لكبار المسئولين والمديرين
- منتديات المعرفة التي يقدمها الخبراء وصناع السياسات

لضمان حصولكم على نسخة من النشرة الفصلية الخاصة بنشاطات ومطبوعات وأخبار كلية دبي للإدارة الحكومية، برجاء التسجيل عبر الموقع الالكتروني www.dsg.ae

كليـة دبـي للإدارة الحكـوميـة
برج المؤتمرات، الطابق الثالث عشر
ص. ب. 72229 ، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 971-4-329-3290
فاكس: 971-4-329-3291